خلال الجلسات الخمس الأخيرة

«بيان»: إضافة أكثر من نصف مليار دينار لقيمة البورصة الرأسمالية

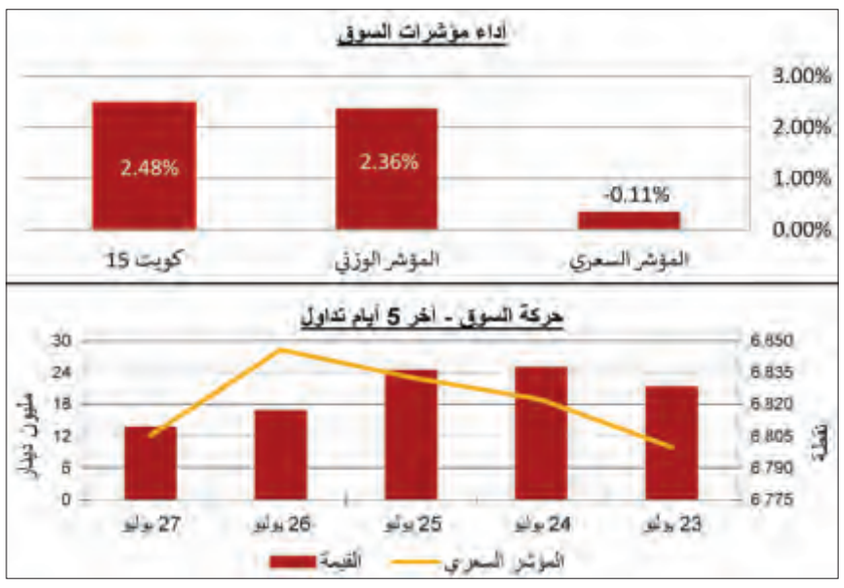

اداء مؤشرات السوق

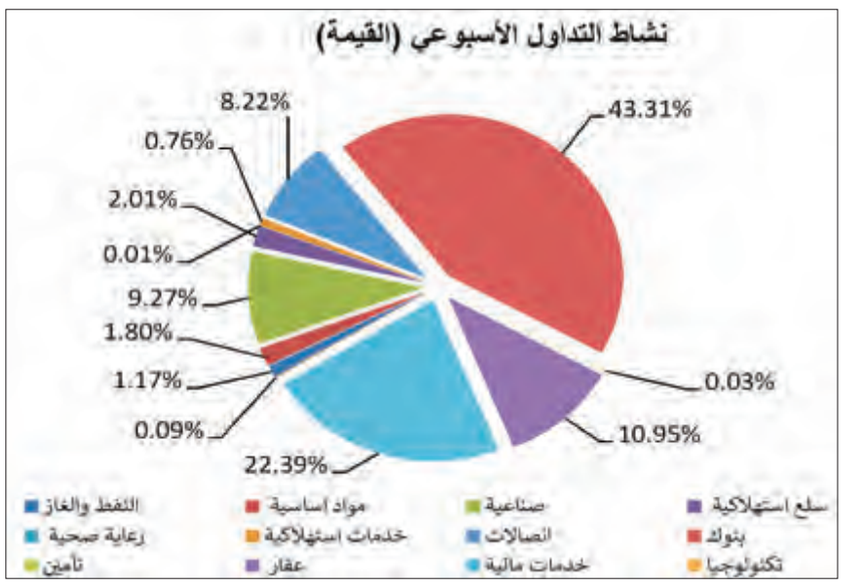

نشاط التداول الاسبوعي

- مؤشرات البورصة من المتوقع أن تشهد في الفترة القادمة مزيداً من المكاسب
- عمليات الشراء والتجميع التي تركزت بشكل واضح على الكثير من الأسهم
- مكاسب القيمة الرأسمالية وصلت إلى 8.52 بالمئة مقارنة مع نهاية 2016

قال تقرير شركة بيان للاستثمار الصادر امس السبت: تمكنت بورصة الكويت من إنهاء تداولات الأسبوع الماضي محققة مكاسب جيدة لمؤشراتها الثلاثة، إذ جاء ذلك على وقع عمليات الشراء والتجميع التي تركزت بشكل واضح على الكثير من الأسهم خاصة في قطاع البنوك والأسهم القيادية والتشغيلية الأخرى، سواء أسهم الشركات التي أعلنت عن نتائج إيجابية عن فترة النصف الأول المنقضية من العام الجاري أو تلك التي من المتوقع أن تفصح عن نتائج جيدة أيضاً في الأيام القليلة القادمة، وهو الأمر الذي أدى إلى تحسن مستويات التداول بشكل لافت خلال الأسبوع، حيث شهد إجمالي السيولة النقدية ارتفاعاً نسبته 40.73% ليصل إلى 101.60 مليون دينار كويتي تقريباً، في حين نما إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع بنسبة بلغت 45.68%، ليبلغ 633.83 مليون سهم تقريباً.

وقد تمكنت البورصة على وقع هذا الأداء الجيد من إضافة أكثر من نصف مليار دينار لقيمتها الرأسمالية خلال الجلسات الخمس الأخيرة، إذ وصل إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في البورصة (السوق الرسمي) بنهاية الأسبوع الماضي إلى 27.57 مليار دينار كويتي، مقابل 26.96 مليار دينار كويتي في نهاية الأسبوع الذي سبقه، أي بارتفاع مقداره 610.09 مليون دينار كويتي، وبنسبة بلغت 2.26%؛ أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية إلى 8.52% وذلك بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، حيث بلغت وقتها 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية متوفرة).

مؤشرات البورصة

ومن المتوقع أن تشهد مؤشرات البورصة الكويتية في الفترة القادمة مزيداً من المكاسب وأن تستمر السيولة النقدية في مواصلة الارتفاع، خاصة في ظل تفاؤل قطاع كبير من المتداولين فيما يخص نتائج بعض الشركات عن فترة الربع الثاني من العام الجاري، لاسيما وأن أكثر من 60% من هذه الشركات لم تقم حتى الآن بالإفصاح عن هذه البيانات على الرغم من قرب انقضاء المهلة القانونية المحددة للشركات للإفصاح عن نتائجها المالية، والتي ستنتهي في منتصف شهر أغسطس؛ حيث وصل عدد الشركات التي أفصحت عن نتائجها المالية لفترة النصف الأول المنقضية من العام 2017 إلى 54 شركة، وذلك بما فيها الشركات ذات السنوات المالية المختلفة، محققة ما يقرب من 561.12 مليون دينار كويتي أرباحاً صافية بارتفاع نسبته 12.50% عن نتائج نفس الشركات لذات الفترة من العام 2016 والتي كانت 498.79 مليون دينار كويتي. وقد حاز قطاع البنوك على نصيب الأسد من هذه الأرباح، حيث بلغ إجمالي الأرباح النصف سنوية للقطاع نحو 387.98 مليون دينار كويتي وبزيادة نسبتها 8.63% عن نتائج النصف الأول من العام الماضي، والتي كانت 357.15 مليون دينار.

على الصعيد الاقتصادي، وافق مجلس الوزراء خلال الأسبوع الماضي على اعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة للسنة المالية 2016/2017، حيث أظهر انخفاضاً بالعجز الفعلي بلغ 5.9 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 60.8% عما كان مقدر بالميزانية والبالغ 9.7 مليار دينار كويتي. وقال الوكيل المساعد لشؤون المحاسبة العامة بوزارة المالية أن الإيرادات المحققة في ميزانية 2016/2017 بلغت نحو 13.09 مليار دينار كويتي، فيما بلغت الإيرادات المقدرة في الميزانية نحو 10.25 مليار دينار، مضيفاً أن المصروفات الفعلية في ميزانية 2016/2017 قد بلغت نحو 17.7 مليار دينار كويتي، فيما بلغ إجمالي اعتمادات المصروفات نحو 18.8 مليار دينار.

المنطقة الخضراء

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد تمكنت مؤشراته الثلاثة من إنهاء تعاملات الأسبوع في المنطقة الخضراء بدعم من عمليات الشراء المكثفة التي استهدفت بعض الأسهم القيادية، خاصة في قطاع البنوك، بالإضافة إلى التداولات المضاربية التي تركزت على أسهم الشركات الصغيرة وبعض الأسهم الخاملة، خاصة تلك التي تقل قيمتها السعرية عن قيمتها الدفترية. وقد شهد السوق هذا الأداء وسط تفاؤل بالنتائج النصف سنوية للعديد من الشركات المدرجة، خاصة القيادية منها والتي كانت الداعم الأكبر للسوق خلال الأسبوع الماضي، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل خاص، واللذان تمكنا من تحقيق ارتفاعات كبيرة خلال الأسبوع ليصلا إلى أعلى مستوياتهما منذ شهر أبريل الماضي.

هذا وقد جاء تزامن الأداء الإيجابي للبورصة خلال الأسبوع الماضي مع ارتفاع نشاط التداول فيها مقارنة مع الأسبوع قبل السابق، لاسيما على صعيد السيولة النقدية التي استحوذ قطاع البنوك على نصيب الأسد منها، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته 43.31% من إجمالي قيمة التداول لكافة قطاعات السوق التي بلغت 101.60 مليون دينار كويتي.

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد استهلت بورصة الكويت تداولات أولى جلسات الأسبوع المنقضي مسجلة مكاسب متباينة لمؤشراتها الثلاثة، وسط ارتفاع واضح لنشاط التداول خاصة على صعيد السيولة النقدية والتي سجلت نمواً نسبته 28.95% لتصل بنهاية الجلسة إلى 21.4 مليون دينار كويتي تقريباً، حيث جاء ذلك بدعم من الزخم الشرائي الذي كان حاضراً خلال الجلسة وعمليات التجميع التي تركزت على الأسهم القيادية، بالإضافة إلى المضاربات السريعة التي طالت بعض الأسهم الصغيرة. وفي الجلسة التالية، تمكنت البورصة من مواصلة المكاسب، واستطاعت مؤشراتها الثلاثة أن تنهي تعاملات الجلسة في المنطقة الخضراء بدعم من استمرار القوى الشرائية في التركيز على الأسهم القيادية والثقيلة، بالإضافة إلى المضاربات السريعة على بعض الأسهم الصغيرة، وسط استمرار ارتفاع قيمة التداول للجلسة الثانية على التوالي، لتصل إلى أكثر من 25 مليون دينار كويتي.

هذا وواصلت البورصة صحوتها في جلسة منتصف الأسبوع وتمكنت من تحقيق المكاسب لمؤشراتها الثلاثة وسط استمرار عمليات الشراء في السيطرة على مجريات التداول وتركيز المتداولين على الأسهم القيادية التي أعلنت عن نتائج إيجابية لفترة النصف الأول، بالإضافة إلى استمرار المضاربات السريعة على عدد من الأسهم الصغيرة.

وشهدت جلسة يوم الأربعاء تباين إغلاقات مؤشرات البورصة الثلاثة، حيث استطاع المؤشرين السعري والوزني من الاستمرار في تحقيق مكاسب بسيطة بنهاية الجلسة بدعم من المضاربات النشطة وعمليات الشراء الانتقائية التي نُفذت على عدد من الأسهم الصغيرة وبعض الأسهم الثقيلة، في حين تراجع مؤشر كويت 15 على إثر عمليات جني الأرباح التي استهدفت بعض الأسهم القيادية والتشغيلية التي يشملها المؤشر. وشهدت جلسة نهاية الأسبوع استمرار تباين مؤشرات السوق ولكن مع اختلاف الأدوار، حيث وقع المؤشرين السعري والوزني تحت تأثير عمليات جني الأرباح وأغلقا مع نهاية الجلسة في المنطقة الحمراء، فيما تمكن مؤشر كويت 15 من العودة إلى المنطقة الخضراء بدعم من التداولات الإيجابية التي شهدتها بعض الأسهم القيادية.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,805.31 نقطة، مسجلا مكاسب نسبتها 0.36% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً نسبته 2.36% بعد أن أغلق عند مستوى 417.34 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 954.42 نقطة بنمو نسبته 2.48% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 40.73% ليصل إلى 20.32 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول ارتفاعاً نسبته 45.68%، ليبلغ 126.77 مليون سهم تقريبا.

أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 18.39%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 9.80%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 7.84%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات البورصة ارتفاعاً لمؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الثلاثة الباقية، وقد تصدر قطاع البنوك القطاعات التي سجلت نمواً، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً نسبته 3.55%، وذلك حين أغلق عند مستوى 956.70 نقطة، تلاه في المرتبة الثانية قطاع المواد الأساسية، حيث أقفل مؤشره عند مستوى 1,263.25 نقطة بنمو نسبته 1.94%. وشغل قطاع الاتصالات المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره ارتفاعاً أسبوعياً نسبته 1.88%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 609.91 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع النفط والغاز، إذ سجل مؤشره نمواً بنسبة بلغت 0.34% بعدما أغلق عند مستوى 1,012.46 نقطة.

من جهة أخرى، تصدر قطاع السلع الاستهلاكية القطاعات التي سجلت تراجعاً، إذ أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 1,023.35 نقطة بانخفاض نسبته 4.65%، فيما شغل قطاع الصناعية المرتبة الثانية بعد أن سجل مؤشره خسارة نسبتها 0.39% منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1,887.23 نقطة، في حين شغل قطاع الخدمات الاستهلاكية المرتبة الثالثة من حيث نسبة التراجع، حيث انخفض مؤشره مع نهاية الأسبوع بنسبة بلغت 0.17% مغلقاً عند مستوى 1,040.94 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 240.11 مليون سهم تقريباً شكلت 37.88% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 186.16 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 29.37% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 19.05% بعد أن وصل إلى 120.72 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 43.31% بقيمة إجمالية بلغت 44 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22.39% وبقيمة إجمالية بلغت 22.75 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 11.13 مليون د.ك. شكلت 10.95% من إجمالي تداولات السوق.

القرض العقاري الدولي يوفر حدودا ائتمانية مرتفعة بالعملة المحلية

«الوطني» يقدم لعملائه فرصة حصرية لشراء العقارات في الخارج

الوطني يقدم فرصا مميزة لعملائه

يقدم بنك الكويت الوطني فرصة حصرية للعملاء الراغبين في شراء العقارات في الخارج من خلال توفير التمويل اللازم لتحقيق احلامهم. فبإمكان عملاء بنك الكويت الوطني الحصول على قرض عقاري لامتلاك عقارات في كل من المملكة المتحدة، وفرنسا، والامارات العربية المتحدة، ومصر، ولبنان، والأردن.

ويوفر القرض العقاري الدولي لبنك الكويت الوطني حدود ائتمانية مرتفعة بالعملة المحلية ونسبة جيدة للحد الأقصى للتمويل العقاري، الأمر الذي يجعل شراء مسكن في الخارج سهل المنال وبفترة سداد تصل إلى 20 سنة.

ويسهل التقدم بطلب للحصول على التمويل العقاري من خلال عملية ميسرة في مركز المبيعات المخصص لهذا الغرض في فرع بنك الكويت الوطني الكائن في رأس السالمية أو من خلال الاتصال على ارقام 5380–2253 أو 1801801.

ويوفر مركز مبيعات القروض العقارية للعملاء وسيلة مريحة ومضمونة وسهلة للتقدم بالطلب للحصول على خدمة القرض العقاري من الكويت بغض النظر عن مكان شراء المسكن.

ويقدم بنك الكويت الوطني خدمة عقارية متكاملة بالتعاون مع أكبر الوكلاء والمستشارين العقاريين في قطاعي العقارات السكنية والتجارية بلندن وباريس.

ونظراً لاعتياد عملاء بنك الكويت الوطني السفر بصفة مستمرة وامتلاكهم في الأغلب لمساكن في أكثر من دولة، لذا يقوم البنك بتلبية الاحتياجات المتعددة للعملاء بما يناسب أنماط حياتهم المختلفة من خلال مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات التي تتضمن: البحث عن الأسواق المناسبة، والمساعدة في عملية بيع وشراء العقارات السكنية والتجارية، وخدمة دفع الفواتير، والتنسيق فيما يتعلق بتمديد فترات تملك الايجار وعمليات التملك الحر، ترتيب الحصول على التقييم والمسح العقاري الذي يقوم بإجرائه المساح العقاري المعتمد ليتم من خلاله تقييم قيمة العقار الذي يعتزم العميل شراءه أو بيعه، والتنسيق مع وكيل الإيجارات لإيجاد المستأجر المناسب لعقار العميل، وتوفير التغطية التأمينية لحماية عقار العميل ومحتوياته. هذا بالإضافة للحفظ الآمن لعقود الملكية العقارية، وعقود تمديد تملك الايجار والتملك الحر والخدمات الخارجية.

يقام على مساحة 18 فداناً في الشيخ زايد

المرشاد: «مجموعة المتطورون» تطلق مشروعًا سكنيًا ضخمًا في مصر

مشاري المرشاد

اعلنت شركة مجموعة المتطورون للاستثمارات العقارية عن إتمام صفقة الاستحواذ وشراء قطعه ارض في جمهورية مصر العربية بإحدى المواقع المميزة جدا بمنطقه الشيخ زايد بجانب النادي الأهلي الجديد علي مساحة 18 فدان لتطويرها خلال الفترة المقبلة .

وقال رئيس مجلس إدارة مجموعة المتطورون للاستثمارات العقارية مشاري المرشاد ان الشركة نجحت في تفعيل استراتيجيتها سواء داخل او خارج الكويت حيث تم إتمام إحدى أعلى الصفقات من ناحية القيمة على مستوى قطاع العقارات المصري ، باستحواذها على قطعة أرض بمساحة 75 الف متر مربع ، لافتا الى الشركة تسعي للاستفادة من التوقعات الإيجابية، التي تشير إلى النمو المتزايد للقطاع العقاري في مصر والذي أحد أبرز القطاعات الأكثر نمواً في الاقتصاد .

وكشف المرشاد عن الشركة ستقوم بتطوير هذه الارض من خلال انشاء واحد من اكبر المجمعات السكنية "كمبوند" سيضم 87 عمارة سكنية بأجمالي عدد 1000 شقه سكنية و 487 فيلا بالإضافة الى بناء مول تجاري متكامل وكافة الخدمات من (خصوصية، مساحات خضراء، نادى اجتماعي، مناطق ترفيهية، مول تجارى، مناطق للأطفال، مجمع مدارس، مستشفى، دور عبادة) لخدمة المشروع ، لاقتا الى انه سيتم استلام كتاب التخصيص نهاية شهر اغسطس القادم لاعتماد الرسومات الهندسية والتصاميم والتعاقد مع أداره هندسية لإدارة الاعمال الإنشائية لمجموعة المتطورون للاستثمارات .

وزاد انه سيقام المشروع على احدث الطراز في المعمار والتصميم، ويشمل مساحات خضراء ومفتوحة على 50% من إجمالي مساحة المشروع، إضافة إلى وجود ممشى ، وحارات لقيادة الدراجات للتنقل بين الوحدات والخدمات بمنتهى الأمان، كما يقدم المشروع خدمات ما بعد البيع لصيانة الوحدات.

أوضح المرشاد أن توجهات المجموعة الاستثمارية تستهدف تطوير مشاريع عصرية ومتفردة، تشكل قيمة مضافة ونوعية للنسيج العمراني للمدن والحواضر التي تقع فيه ، لافتا الى انه ستشهد ولادة أيقونة معمارية ووجهة عائلية على درجة عالية من التفرد في تصميمها، الذي يوازن بين النواحي الجمالية التي تضمنها خطوط أشهر بيوت التصميم المعماري العالمية، والنواحي الوظيفية لمرافق المشروع عند استخدامها، التي ستمنح لروادها تجربة فريدة ترتقي بهم نحو معايير عالمية إضافة إلى تفهمها للتغيرات في أنماط وحاجات المستخدمين لمثل هذه المشاريع .

واكد المرشاد انه تم تقديم طلب للمشاركة مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز الاداري بمنطقة الشيخ زايد لتخصيص مساحه 500 فدان سكني واستثماري و تجاري وفندقي وتعليمي ، متوقعا ان يتم الموافقة علي تخصيص هذه الاراضي لمجموعة المتطورون للاستثمارات العقارية نهاية ديسمبر 2017.

واشار المرشاد الى انه تم رفع راس مال مجموعة المتطورون للاستثمارات العقارية شركه مساهمه مصري من 30 مليون جنيه الي 300 مليون جنيه وتقديم طلب للاكتتاب العام في مصر لطرحه اسهمها في هيئة اسواق المال بورصة مصر، لافتا الى انه تم اعتماد تصنيف مجموعه المتطورون للاستثمارات العقارية الدرجة الأولى لأعمال المقاولات العامة والإنشاءات الهندسية و اعمال المطارات والكباري والجسور والسكك الحديدية، لدي جميع الوزارات والهيئات الحكومية والمحافظات داخل مصر .

«بيتك»: 30 بالمئة نمو حجم خطابات الضمان خلال النصف الأول

الحقان: منتجات لدعم نشاط الاستيراد والتصدير عبر شبكة واسعة من البنوك العالمية

عبد العزيز الحقان

قال المدير التنفيذي للتمويل التجاري في بيت التمويل الكويتي "بيتك"، عبد العزيز الحقان، إن الطلب على خدمات خطابات الضمان التي يقدمها "بيتك" لعملائه من الشركات والأفراد، شهد نموا بنسبة 30% خلال النصف الاول من العام الجاري، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، مشيرا الى ان هذا النمو يؤكد كفاءة وجودة الخدمات التي يقدمها "بيتك" والثقة التي يحظى بها من قبل العملاء وشبكة البنوك المراسلة في الخارج، كما يؤكد قدرة البنك على استقطاب عملاء جدد من مختلف القطاعات الاستثمارية. وأضاف الحقان في تصريح صحفي، أن "بيتك" يحرص على توظيف أحدث تطبيقات التكنولوجيا لاسيما المستخدمة في قطاع التمويل التجاري والمرتبطة بفتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، وذلك تسهيلا على العملاء، وتعزيز امكانية الوصول إلى أي مكان حول العالم عبر شبكة واسعة من البنوك المراسلة حول العالم وأحدث الأنظمة الآلية للاتصالات.

ونوه بجهود "بيتك" في تبني افضل المعايير على مستوى موارده البشرية وتكريس الجهود لضمان الكفاءة في الاداء مع مراعاة السرعة وتلبية متطلبات العميل التجارية بما يضمن حقوقه التجارية وسلامة بضاعته، وسرعة التبادل التجاري في الوقت المخطط له، وذلك في ظل الحجم المتزايد في معاملات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان التي يقوم بها البنك.

ولفت الى ان "بيتك" يقدم مجموعة من المنتجات التي تدعم نشاط الاستيراد والتصدير، ومنها الاعتمادات المستندية بالاطلاع والتي توفر جوا من الأمان للتجار عند استيراد بضائعهم من الخارج أو حتى عند توريدها من داخل الكويت، والاعتماد المستندي بالقبول وهو نوع من أنواع اعتمادات الدفع الآجل ويتم تأجيل الدفع للمصدر الخارجي بعد شحن البضاعة أواستلام مستندات الشحن بفترات زمنية متفق عليها واعتمادات المرابحة التي يتم بموجبها استيراد البضاعة التي يرغب بها العميل على حسابه وعند وصول هذه البضاعة يمكن للعميل أن يشتريها من "بيتك" مقابل ربح معلوم ويسدد قيمتها على أقساط مرنة تتناسب مع التدفقات النقدية لكل عميل، وكذلك يقدم "بيتك" منتج اعتمادات التصدير والتي تساهم في تنشيط حركة التصدير الخارجي ودعم المنتجات المحلية حيث يتم تسليم اعتماد تصدير أو تعزيزه لصالح المصدر في الكويت بتعليمات من المستورد ومصرفه خارج الكويت يقوم بموجبها عميل "بيتك" بتصدير منتجاته إلى المستورد خارج الكويت ومن ثم الحصول على قيمتها عند استيفاء مواصفات البضاعة المصدرة، أما عن خطابات الضمان، فيصدر "بيتك" أشكالا متنوعة من الخطابات التي تناسب طبيعة كل مشروع منها الخطابات الأولية (مناقصات) أو النهائية، أو لعقود الصيانة أو الدفعة المقدمة أو خطابات الضمان الخاصة بالضمان المالي عن العمالة التابعة للشركات والمؤسسات وكذلك للأفراد والمتعلقة بتركيبات الهاتف أو السفر للخارج. كما يقدم "بيتك" مستندات برسم التحصيل التي يقوم بموجبها "بيتك" بدور الوسيط الذي يقوم بتسليم العميل المستندات التي تخص أفراد أو مؤسسات كويتية محلية وفقا لتعليمات جهات خارج الكويت.